

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع/م/١٤٥٩١

إلى السادة المساهمين
شركة مصانع الاسمنت الأردنية
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الامتناع عن إبداء الرأي

تم تكليفنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لشركة مصانع الاسمنت الأردنية والشركات التابعة لها (المجموعة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠، وقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

نحن لا نبدى رأياً حول القوائم المالية الموحدة المرفقة للمجموعة. ونظراً لأهمية الأمور الموضحة في فقرة أساس الامتناع عن إبداء الرأي الواردة في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على أدلة التدقيق المناسبة والكافية لتوفير أساس لإبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة.

أساس الامتناع عن إبداء الرأي

يشير الإيضاح (٣٥) حول القوائم المالية الموحدة أن إجمالي مطلوبات المجموعة قد تجاوزت إجمالي موجوداتها بمبلغ ٦٤ مليون دينار وأن إجمالي مطلوباتها المتداولة قد تجاوزت إجمالي موجوداتها المتداولة بمبلغ ٩٨ مليون دينار. كما يشير الإيضاح (٣٥) إلى أن المجموعة قد تخلفت عن سداد بعض الديون ولم تحصل على الموافقة النهائية من المحاكم المختصة بشأن حالة الإعسار ولم تتمكن من الاجتماع بلجنة الدائنين وفقاً للقوانين ذات الصلة كما وتوقفت الشركة عن العمل منذ ٢٦ ايلول ٢٠٢١ حتى تاريخ الخامس من كانون الثاني ٢٠٢٢.

عند تقييم استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، قام أعضاء مجلس الإدارة بالأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة لفترة تزيد عن ١٢ شهر من تاريخ القوائم المالية. تعتمد قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة على نجاح عملية الإعسار وموافقة المحكمة ولجنة الدائنين على خطة إعادة هيكلة (تنظيم) الشركة.

كانت أدلة التدقيق المتاحة لنا لتأكيد ملاءمة إعداد القوائم المالية الموحدة لأساس مبدأ الاستمرارية محدودة بسبب شدة عدم التيقن للامور المذكورة أعلاه.

ان الظروف المبينة أعلاه تشير إلى وجود حالة من عدم التيقن الجوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرار، وفي ظل غياب أية أدلة تدقيق بديلة متاحة لنا، لم نتمكن من تكوين رأي حول مدى انطباق مبدأ الاستمرارية. ان هذه الظروف، وأثرها على القوائم المالية الموحدة في حال كان هذا الأشخاص غير مناسب، قد تؤدي الى عدم قدرة المجموعة على الانتفاع من موجوداتها والوفاء بالتزاماتها في سياق الأعمال العادية. إن القوائم المالية الموحدة لا تفصح بشكل كافٍ عن هذا الواقع.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة عن إعداد القوائم المالية الموحدة إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكّنها من إعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة إن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا نوبت الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

يعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة إن مسؤوليتنا هي إجراء تدقيق للقوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وإصدار تقرير مدقق الحسابات حولها. ومع ذلك، وبسبب الأمور المذكورة في أساس الإمتناع عن إبداء الرأي بتقريرنا، لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأي التدقيق حول هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا مستقلون عن المجموعة وفق لميثاق قواعد السلوك المهني المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة في الأردن. كما إننا تحققنا من مسؤوليتنا المهنية الأخرى وفق لتلك المتطلبات.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى نظرًا لمحدودية عملنا المشار إليها في "أساس الإمتناع عن إبداء الرأي" في تقريرنا، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت المجموعة تحتفظ بسجلات حسابات مناسبة.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن

عمان - الأردن
٢٧ آذار ٢٠٢٢

شفيق كميل بطشون
إجازة رقم (٧٤٠)

Deloitte & Touche (M.E.)

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)

010103